

الاحتياطي النقدي القانوني كأداة لإدارة السيولة

رؤية تحليلية

إعداد بدرالدين حسين جبر الله - إدارة الإحصاء

مقدمة:-

تصدر البنوك المركزية - عموماً - سياساتها النقدية والتمويلية وفقاً لأهداف محددة، تشمل في إطارها العام الحفاظ علي إستقرار العملة الوطنية والمستوى العام للأسعار والإستخدام الأمثل للموارد وتحقيق النمو الاقتصادي. ولتنفيذ السياسة النقدية والتمويلية تستخدم البنوك المركزية أدوات لتنظيم وإدارة عرض النقود والتحكم في التمويل ، وتعرف هذه الأدوات بأدوات السياسة النقدية. وتشمل مجموعتين ، مجموعة الأدوات العامة، وتضم الأدوات العامة للرقابة علي الإحتياطيات القانونية وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة بالإضافة لهوامش المربحات ونسب المشاركات كأدوات بديلة لسعر الفائدة في النظم المصرفية الإسلامية . أما مجموعة الأدوات الإختيارية فتستهدف الرقابة علي نطاق سوق رأس المال وعلي أنواع التمويل .

بعد إلغاء سعر الفائدة عام 1983م والذي يعتبر من أكثر الأدوات أهمية في إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي التقليدي ، إستخذت السياسة النقدية في السودان وفي ظل النظام المصرفي الإسلامي هوامش المربحات ونسب المشاركات كأدوات بديلة لتحقيق أهداف سياسة البنك المركزي من إدارة السيولة ، وقد تم إستحداث أدوات أخرى كشهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) ، وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه) ، كذلك إستخدم بنك السودان عمليات مبادلة النقد الأجنبي .

ولما كان ومازال الإحتياطي النقدي القانوني يمثل حجر الزاوية في إدارة السياسات النقدية للبنوك المركزية ، فإن هذه الدراسة تحاول الوقوف علي التطور التاريخي لتجربة بنك السودان في إستخدام الإحتياطي النقدي القانوني كأداة من أدوات إدارة سياسته النقدية من حيث مقام وبسط النسبة وطريقة إحتسابها وتحديد فترات تعديل (Maintenance Period) رصيد الإحتياطي، والنظر في إمكانية تطوير طريقة إحتسابه بصورة تحقق الفعالية المطلوبة .

التطور التاريخي للإحتياطي النقدي القانوني :-

بدأ العمل بالاحتياطي النقدي القانوني كأداة رقابية وكأداة لإدارة السيولة في السودان في العام 1983م ، حيث صدر منشور بعنوان (الحد من سيولة البنوك التجارية) بتاريخ 4 أغسطس 1983م ، وجه البنوك التجارية بالإحتفاظ بأرصدة نقدية لا تقل عن نسبة 10% من جملة ودائعها علي أن يتم حساب النسبة عند نهاية كل شهر حسب المواقف التي تعكسها الميزانية الشهرية لكل بنك علي حده ، ومنذ ذلك الوقت أصبح الإحتياطي النقدي القانوني أهم الأدوات التي يستخدمها بنك السودان في إدارة السيولة . ويمكن تتبع تطور نسبة الإحتياطي بالنظر للجدول رقم (1) أدناه :-

جدول رقم (1)
نسبة الإحتياطي النقدي (1983 - 2004م)

النسبة %	العام
10	1983
12.5	1984
12.5	1985
20	1986
20	1987
18	1988
18	1989
20	1990
20	1991
20	1992
20	1993
30	1994
25	1995
25	1996
	1997
26	- محلي
4	- أجنبي
	1998
26	- محلي
6	- أجنبي
	1999
28	- محلي
6	- أجنبي
	2000
20	- محلي
10	- أجنبي
	2001
12	- محلي
12	- أجنبي
	2002
14	- محلي
14	- أجنبي
	2003
14	- محلي
14	- أجنبي
	2004
14	- محلي
14	- أجنبي

المصدر: كتيب السياسات النقدية والتمويلية (1983 - 2004) - بنك السودان.

ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني من 10% في عام 1983 إلى 12.5% للعامين 1984 و 1985 ، ثم إلى 20% للأعوام 1986 ، 1987 ، 1990 ، 1991 و 1992 . أما للعامين 1988 و 1989 فقد كانت حوالي 18% . إرتفعت النسبة إلى 30% للعام 1994 ثم إنخفضت إلى 25% للعامين 1995 و 1996م. قبل العام 1996 كانت جملة الودائع الخاضعة للإحتياطي النقدي بالعملة المحلية والأجنبية معاً ، وخلال العام 1996 أخضعت فقط الودائع بالعملة المحلية للإحتياطي ، وذلك حسب ما جاء في منشور السياسة النقدية لذلك العام ، وخلال العام 1997 تم إخضاع الودائع بالعملة الأجنبية لنسبة الإحتياطي النقدي القانوني بصورة منفصلة وذلك بتاريخ الأول من أغسطس 1997 ، وترك الخيار للبنوك التجارية للإحتفاظ بما يعادل تلك النسبة بالعملة المحلية أو الأجنبية. واستمر هذا الخيار حتى بداية العام 2000م وحينها ألزمت البنوك التجارية بالإحتفاظ بعملة أجنبية لما يعادل تلك النسبة ، وبتاريخ 29 مايو 2000م ألزمت البنوك التجارية بالإحتفاظ بمقابل هذه النسبة بالدولار الأمريكي فقط.

بعد العام 1997 إتجهت نسبة الإحتياطي النقدي القانوني المفروضة علي الودائع بالعملة المحلية إلى الإنخفاض حتى تساوت النسب المفروضة علي الودائع بالعملة المحلية والأجنبية بتاريخ 9 مايو 2000م ، إذ كانت نسبة الإحتياطي علي الودائع بالعملة المحلية 20% وعلي الودائع بالعملة الأجنبية 15% وعند مساواتها أصبحت 15% لكل منهما. وخلال العام 2001 تم تخفيض النسبة إلى 12% للودائع بالعملة المحلية والأجنبية و إستمر العمل بها حتى أغسطس من نفس العام ، رفعت إلى 14% إعتباراً من سبتمبر 2001م وإستمر العمل بها خلال العامين 2002 و 2003م . مع بداية العام 2004م خفضت النسبة إلى 12% للودائع بالعملة المحلية والأجنبية ، وخلال شهر يونيو 2004م تم تعديل النسبة إلى 14% أيضاً للودائع بالعملة المحلية والأجنبية .

هذا وتعتبر نسبة الإحتياطي النقدي القانوني التي يحددها بنك السودان عالية نسبياً مقارنة ببعض الدول العربية، ففي المملكة العربية السعودية ظلت نسبة الإحتياطي النقدي القانوني في حدود 7% للودائع الجارية و2% للودائع الإدخار والهوامش ، وفي تونس بلغت 2% للودائع الجارية و1% للودائع الإدخار والهوامش ، وفي الجماهيرية العربية الليبية 15% للودائع الجارية و7.5% للودائع الإدخار والهوامش.

مكونات نسبة الإحتياطي النقدي :

من حيث بسط ومقام نسبة الإحتياطي النقدي القانوني وفترة تصحيح رصيد الإحتياطي النقدي ، فقد شهدت هي الأخرى تغيرات عديدة ومؤثرة ، فمن الجدول رقم (2) أدناه نلاحظ أن بسط النسبة خلال الفترة (1983 - 1989م) شمل فقط أرصدة حساب الإحتياطي طرف بنك السودان ، فيما شمل مقام النسبة إجمالي ودائع البنوك التجارية (جارية، إستثمارية، إدخارية ، الهوامش علي خطابات الإعتماد والضمان وأخرى) بالعملة المحلية والأجنبية معاً ، وخلال تلك الفترة يتم تعديل رصيد الإحتياطي القانوني الخاص بكل بنك شهرياً بناء علي موقف الميزانية الشهرية .

جدول رقم (2)

مكونات بسط ومقام النسبة

(1983- 2004م)

الفترة	بسط النسبة	مقام النسبة	فترة التصحيح
(1983 - 1989)	- أرصدة البنوك في حساب الإحتياطي طرف بنك السودان	- جملة ودائع البنوك التجارية (جارية، إيدارية، استثمارية، الهوامش علي خطابات الضمان والإعتماد، أخرى)	- شهرياً بناء علي الميزانية الشهرية .
(1990 - 1993)	- النقدية بالخزينة، التقديمية بالطريق، رصيد حساب المقاصة، الكمبيالات تحت التحصيل، الكمبيالات المتداولة، صافي الأرصدة مع البنوك الأخرى بالسودان والقابلة للسحب عند الطلب، صافي الأرصدة مع المراسلين.	- جملة ودائع البنوك التجارية بإستثناء الودائع الإستثمارية (جارية، إيدارية، الهوامش علي خطابات الضمان والإعتماد، أخرى).	- شهرياً بناء علي موقف الميزانية الشهرية
(1994 - 2004)	- أرصدة البنوك في حساب الإحتياطي لدى بنك السودان	- جملة ودائع البنوك التجارية بإستثناء الودائع الإستثمارية وهوامش خطابات الإعتماد المعززة (جارية، إيدارية، الهوامش علي خطابات الضمان وعلي خطابات الإعتماد غير المعزز، أخرى).	- أسبوعياً بناء علي الموقف الأسبوعي للودائع والتمويل .

المصدر :- كتيب السياسات النقدية والتمويلية (1983 - 2004)، بنك السودان .

خلال الفترة (1990 - 1993) تم تعديل بسط النسبة ليشمل النقدية بالخزينة والنقدية بالطريق (Cash in Transit)، ورصيد حساب المقاصة، الكمبيالات تحت التحصيل، الكمبيالات المتداولة، صافي الأرصدة مع البنوك الأخرى بالسودان والقابلة للسحب عند الطلب بالإضافة لصادف الأرصدة مع المراسلين، كما تم إستثناء الودائع الإستثمارية من مكونات مقام النسبة، وظلت عملية تعديل رصيد الإحتياطي تعتمد علي موقف الميزانية الشهرية للبنوك التجارية .

فقد بلغت أعلى نسبة لها في عام 1994 حيث بلغت 5٪ ولم تتعدى نسبة الودائع الإستثمارية بالعملية المحلية 23٪ من إجمالي الودائع خلال الفترة (1994 - 2004م).

جدول رقم (4)
تركيبية الودائع بالعملات الأجنبية
(مارس 2001 - ديسمبر 2004م)

(نسب مئوية %)

الفترة*	الودائع الجارية	الودائع الإستثمارية	الهوامش	الودائع الإدخارية
2001				
- مارس	42	28	28	1
- يونيو	43	28	28	1
- سبتمبر	42	31	26	1
- ديسمبر	40	35	23	1
2002				
- مارس	42	37	20	1
- يونيو	36	41	21	2
- سبتمبر	33	44	21	1
- ديسمبر	35	42	22	1
2003				
- مارس	33	44	22	1
- يونيو	31	44	24	1
- سبتمبر	31	45	23	1
- ديسمبر	31	46	22	1
2004				
- مارس	32	46	21	1
- يونيو	31	46	22	1
- سبتمبر	34	45	21	1
- ديسمبر	35	44	21	1

المصدر: الميزانية المجمعة للبنوك التجارية ، بنك السودان .

*إختلاف فترة البيانات بين جدول (3) و(4) لعدم توفر تصنيف البيانات حسب متطلبات الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (4) أن تركيبية الودائع بالعملات الأجنبية تختلف كذلك عن تركيبية الودائع بالعملات المحلية ، حيث تمثل الودائع الإدخارية بالعملات الأجنبية حوالي 1٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية ، فيما

بلغت الهوامش علي خطابات الضمان والإعتماد بالعملة الأجنبية في أقصاها 28% من إجمالي ودائع النقد الأجنبي. كما تراوحت نسبة مساهمة الودائع الجارية بالعملات الأجنبية بين 31% - 42% من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية ، في حين تراوحت نسبة الودائع الإستثمارية بين 28% - 46% من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية .

إن تباين تركيبة الودائع بهذه الصورة سيؤثر علي الأهداف النهائية للإحتياطي النقدي القانوني كأداة من أدوات السياسة النقدية المنوط بها تحقيق أهداف إقتصادية كلية على وجه العموم، و علي الأهداف الجزئية للبنوك التجارية على وجه الخصوص بإعتبارها شركات هادفة للربح وذلك بتأثيره غير المتكافئ علي مواردها المتاحة (تركيبة الودائع) .

ليس هنالك شك في فعالية الإحتياطي النقدي كأداة لإدارة السيولة إذا ما تم تطبيقه بصورة سليمة ، فمع الأخذ في الإعتبار العوامل الأخرى المؤثرة علي الموارد المتاحة للبنوك ، فإن فعالية الإحتياطي النقدي القانوني كأداة من أدوات إدارة السياسة النقدية لبنك السودان يمكن قياسها بصورة بسيطة من خلال النظر إلي الجدول رقم (5) ومقارنة الموقف الفعلي مع المستهدف للتمويل المصرفي للقطاع الخاص ، واضعين في الإعتبار أن حجم التمويل المستهدف يتم عليه إحتساب نسبة الإحتياطي النقدي القانوني .

جدول رقم (5)

تمويل القطاع الخاص (1997- 2004م)

(مليار دينار)

العام	الفعلي	المستهدف
1997	39.4	45.4
1998	44.3	41.9
1999	43.6	52.6
2000	71.5	67.6
2001	129.9	132.6
2002	178.4	188.0
2003	283.5	256.4
2004	423.0	417.6

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان ، للأعوام المذكورة.

طريقة تحديد نسبة الإحتياطي :-

قبل العام 1997م لم يكن هنالك تنسيق بصورة واضحة بين السياستين النقدية والمالية ، حتى يتسنى لواضعي السياسات النقدية تحديد النسبة بتناسق مع أهداف السياسة الإقتصادية الكلية ، وكان بنك السودان يحدد النسبة تقديرياً ويقوم بمتابعة الصورة العامة وتبعاً لذلك يتم تعديل النسبة من وقت لآخر .

منذ العام 1997م بدأ التنسيق الكامل بين السياستين المالية والنقدية بتشكيل لجان مشتركة بين وزارة المالية وبنك السودان ، تعمل هذه اللجان علي تقييم الأداء المالي والنقدي ، والعمل علي تحقيق الأهداف الإقتصادية من خلال وضع مؤشرات متكاملة ، من ضمنها مؤشر نسبة الإحتياطي النقدي القانوني والتي تساهم في تحديدها متغيرات معدل نمو الكتلة النقدية وحجم تمويل عجز الموازنة من الجهاز المصرفي وصافي التمويل المحلي .

فوفقاً للمؤشرات الإقتصادية الكلية المستهدفة ، تقوم اللجان المختصة بتحديد المؤشرات التي تليها وحجمها اللازم لتحقيق تلك المؤشرات ، فنمو الإقتصاد بنسبة محددة يتطلب نمو محدد في عرض النقود وهذا يعني زيادة محددة في حجم النقد الذي يجب أن يضاف للتداول ، والمعروف أن الإضافة تتم عبر البنوك التجارية (خلق النقود) والبنك المركزي (تمويل العجز) ، وهكذا يتم تحديد الحجم الذي يجب أن يضح بواسطة البنوك التجارية ، وبناء علي ذلك تقوم لجنة السياسات النقدية بتحديد الجهات والضوابط العامة للسياسة النقدية والتي من شأنها تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية. ومن ضمن تلك الجهات والضوابط يتم تحديد نسبة الإحتياطي النقدي القانوني وذلك كما يلي :-

- أ- تقدير حجم موارد البنوك التجارية ، والتي تشمل الودائع الجارية والإدخارية والهوامش وأخرى ، والودائع الإستثمارية بالإضافة إلى صافي حساب رأس المال.
- ب- تقدير حجم التمويل الواجب تقديمه بواسطة البنوك التجارية .
- ج- يتم إستبعاد الودائع الإستثمارية لعدم خضوعها للإحتياطي النقدي القانوني من إجمالي الموارد ، كما يتم طرح نسبة السيولة الداخلية وحجم التمويل المستهدف من إجمالي الموارد لتحديد حجم السيولة الفائضة التي يجب تحييدها .
- د- نسبة الإحتياطي النقدي القانوني تكون عبارة عن ناتج قسمة حجم السيولة الفائض إلى إجمالي ودائع البنوك التجارية الخاضعة للإحتياطي .

الخلاصة والتوصيات :

إن تجربة بنك السودان في مجال إستخدام الإحتياطي النقدي القانوني شهدت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (1983- 2004م) من حيث مكونات النسبة وفترة تعديل رصيد الإحتياطي القانوني وكذلك حجم النسبة ، وهذه التغيرات تعتبر مؤشر جيد لوضع ومتابعة تنفيذ بنك السودان لسياسته النقدية ، بل وتطوير آلياته حتى تكون مواكبة للتغيرات الهيكلية التي شهدتها الإقتصاد الكلي عامة والجهاز المصرفي علي وجه الخصوص ، غير أن حداثة وتفرد تجربة إدارة السياسات النقدية لجهاز مصرفي إسلامي بالكامل ، ولمحدودية أدوات إدارة السياسة النقدية تحت ظل هذا النظام ، يلقي علي البنك المركزي تحدي تطوير وإستحداث أدوات متعددة وفعالة أخرى ، وإلى أن يتم ذلك فيجب تفعيل عمل أداة الإحتياطي النقدي القانوني ، وذلك بالتأكد من شفافية البيانات الواردة من البنوك التجارية وذلك بالتنسيق بين الإدارات ذات الإختصاص داخل بنك السودان كالإدارة

